

كلمة لرئيس الحكومة الإسرائيلية، أريئيل شارون،

أمام الكنيست بشأن التعديل الحكومي

2005/1/10*

سيدي الرئيس،

أعضاء الكنيست،

يشرفني أن أعلن للكنيست أنه وفقاً للمادة 31 (أ) من القانون الأساسي: الحكومة، قررت الحكومة تغيير توزيع المناصب بين الوزراء على النحو التالي:

- رئيس الحكومة سيتولى أيضاً منصب وزير الرفاه ووزير العلوم والتكنولوجيا.
- الوزير إيهود أولمرت سيكف عن تولي منصب وزير الاتصالات.
- الوزيرة تسيبي ليفني ستتولى منصب وزيرة العدل، إضافة إلى منصبها كوزيرة لاستيعاب المهاجرين.
- الوزير غدعون عزرا سيكف عن تولي منصب وزير السياحة.
- طبقاً للمادة 31 (أ) من القانون الأساسي: الحكومة، أطلب إلى الكنيست المصادقة على ذلك.
- طبقاً للمادة 31 (أ) من القانون الأساسي: الحكومة، أطلب إلى الكنيست المصادقة على قرار الحكومة بإقامة وزارة جديدة باسم وزارة نائب رئيس الحكومة.
- كما يشرفني أن أعلن للكنيست أنه وفقاً للمادة 15 من القانون الأساسي: الحكومة، قبلت الحكومة اليوم اقتراحي ضم الوزراء التاليين إلى الحكومة:

- عضو الكنيست شمعون بيرس في منصب وزير، نائب رئيس الحكومة.
- عضو الكنيست عوفير بنحاس - باز في منصب وزير الداخلية.
- عضو الكنيست يتسحاق هيرتسوغ في منصب وزير البناء والإسكان، بدلاً من الوزيرة تسيبي ليفني.
- عضو الكنيست بنيامين بن - إلعيزر في منصب وزير البنى التحتية القومية.
- عضو الكنيست داليا إيتسيك في منصب وزيرة الاتصالات، بدلاً من الوزير إيهود أولمرت.
- عضو الكنيست شالوم سمحون في منصب وزير نوعية البيئة.
- عضو الكنيست متان فلنאי في منصب وزير من دون حقيبة.
- عضو الكنيست حايم رامون في منصب وزير من دون حقيبة.
- عضو الكنيست أفراهام هيرشسون في منصب وزير السياحة، بدلاً من الوزير غدعون عزرا.
- وفقاً للمادة 15 من القانون الأساسي: الحكومة، أطلب إلى الكنيست المصادقة على تعيين الوزراء.
- فضلاً عن ذلك، ووفقاً للمادة 9 (أ) (11) من قانون الحكومة، أود أن أعلن للكنيست أن الحكومة قررت اليوم، طبقاً للمادة 31 (د) من القانون الأساسي: الحكومة، أن تنقل من وزارة البنى التحتية القومية إلى وزارة نائب رئيس الحكومة مجالات العمل الخاصة بهيئة تطوير الجليل وهيئة تطوير النقب.
- وتبعاً لذلك، قررت الحكومة، وفقاً للمادة 31 (ب) من القانون الأساسي: الحكومة، أن تنقل إلى نائب رئيس الحكومة الصلاحيات الممنوحة لوزير البنى التحتية القومية، بحسب قانون هيئة تطوير الجليل لسنة 1993، وبحسب قانون هيئة تطوير النقب لسنة 1991.

طبقاً للمادة 31 (ب) من القانون الأساسي: الحكومة، أطلب مصادقة الكنيست على نقل هذه الصلاحيات. خلال عدة أسابيع، سينضم إلى الحكومة وزراء ونواب وزراء من الليكود، وذلك بعد إتمام المفاوضات مع كتلة شاس.

شكراً جزيلاً.

* المصدر: مترجم عن العبرية من موقع ديوان رئيس الحكومة في الإنترنت:

<http://www.pmo.gov.il>

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx